افتتاحية

ليئوره بيلسكي

نجح الاحتجاج الاجتماعي الذي اندلع في صيف 2011 في أن يثير في وقت قصير نقاشًا محتدمًا حول معنى الهوية الإسرائيلية والتحوّلات التي طرأت على الهوية الجمعية للمجتمع في إسرائيل خلال العقود الأخيرة. في مقابل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي وضع على رأس جدول أعماله السياسية المطالبة بالاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية" والقدس بوصفها "حجر زاويتها"، فقد اختار شباب الاحتجاج نصب خيامهم في جادات المدن وساحاتها للاحتجاج على غلاء المسكن والمعيشة. فقد سعوا إلى فتح النقاش حول الهوية الإسرائيلية لا باتجاه الماضي المُتخَيَّل ولا عبر التضاد مع "الآخر" وإنما عبر مناقشة القضايا الاجتماعية والرفاه، تلك القضايا التي لطالما وُضعت جانبًا في أروقة السياسة الإسرائيلية لسنوات طويلة.

لا شك بأنَّ موجة الاحتجاج التي انطلقت في صيف 2011 ستكون موضوع دراسة وبحث أكاديمي لسنوات طويلة مستقبلاً، وبأنَّ هذه الدراسات ستبحث الجوانب الجندرية والاجتماعية والطبقية للاحتجاج إضافة إلى الفجوات الجيلية والعلاقات المثيرة التي نتجت وانكشفت في هذا الاحتجاج ووضع الخلافات المعروفة جانبًا. لقد أُنجز العدد 38 لمجلة "نظرية ونقد" قبل اندلاع هذا الاحتجاج ولذلك فإنَّ المقالات المنشورة هنا لا تتطرَّق إليه وإلى دلالاته. ولكن وعلى الرغم من ذلك تحديدًا اخترتُ الإشارة في هذه الافتتاحية إلى نقطة التماس غير المتوقعة بين المقالات المنشورة في هذا العدد وبين الاحتجاج الاجتماعي – العلاقة بين المكان والمحلّية والهوية الإسرائيلية.

أشار المحرِّر السابق لمجلة نظرية ونقد، يهودا شينهاف، في العدد 16 المنشور في ربيع 2000 والمُخصَّص لموضوع "الحيّز والأرض والبيت"، إلى صعود "خطاب جديد" حول الأرض والحيّز في إسرائيل استبدل "الخطاب القديم" الصهيوني والأيديولوجي القائم على مفاهيم واصطلاحات مثل "تخليص الأرض"، و"تهويد الأرض"، و"تكثيف الحدود". يتَّسم الخطاب الجديد بكونه خطابًا مدنيًّا يدور حول اصطلاحات مدنية مثل حقوق الملكية الخاصَّة وحول أصحاب هذا الخطاب الجُدد وهم تحديدًا تُجَّار العقارات وسماسرة الأراضي. لقد تحوَّل الجانب الأيديولوجي القومي في هذا الخطاب الجديد إلى جانب مستتر يستدعي نشاطات لكشفه.

نشهد في السنوات القليلة الأخيرة عودة الخطاب الأيديولوجي الصريح إلى الحلبة الجماهيرية ولكن ذلك من دون أن يختفي الخطاب الذي يضع أمام ناظريه حق الملكية الخاصَّة، بل على العكس من ذلك. فإنَّ هذا الحق، إلى جانب أنظمة اقتصادية تتلاءم ولغة هذا الخطاب الجديد، يُستخدم بأيدي الدولة بغية فرض عمليات تسعى إلى تحقيق أهداف تُعتبر "شرعية" استنادًا إلى اصطلاحات الخطاب الأيديولوجي. وأحد الأمثلة على ذلك هو قانون لجان قبول في التجمعات المجتمعية الذي سُنَّ في آذار 2011 والذي يلغي بصورة فعلية السابقة القضائية التي أقرّتها المحكمة العليا والمُسمّاة قرار قعدان القضائي، وهو ذلك القرار الذي ألغى سياسة أعتمدت

لسنوات طويلة تهدف إلى التمييز ضدّ المواطنين العرب في مجال الإسكان. يُحوِّل القانون الجديد هذا التمييز المستتر من خلال خصخصته وتوزيعه على عشرات لجان القبول في التجمّعات المجتمعية في الجليل والنقب بحيث أضحت قضية لا مركزية. وبإسم تقديس حق الملكية الخاصَّة يُمنح الحق برفض متقدّمين بطلبات للسكن بحجّة أنهم غير ملائمين "للنظرة الأساس" الخاصَّة بالتجمّع أو بالنسيج الاجتماعي له. ويكمن أحد الأمثلة الأخرى لهذه العملية في التحوّلات التي مرّ على "قانون النكبة" كما أُطلق عليه جماهيريًا.

سعى مشروع القانون الأصلي إلى بلورة الذاكرة الجمعية من خلال المسار التقليدي حيث تنشط الدولة وهو مسار التحريم الإجرامي. وبالمقابل، فإنَّ القانون الذي صُدِّق عليه في نهاية المطاف قد اختار مسار التحفيز الاقتصادي وبذلك فإنَّه يُحوِّل قضية بلورة الذاكرة الجمعية إلى طاولة قانون "أسس الميزانية". كذلك الأمر بخصوص "قانون المقاطعة" حيث اختار المُشرِّع أن لا يُحرِّم مقاطعة المستوطنات من خلال التحريم الإجرامي وإنما فرض مسئولية مدنية شخصية حول الأضرار الناجمة على كلّ مَن يدعو إلى المقاطعة. لم تتنازل دولة إسرائيل في العام 2011 عن بلورة الذاكرة والحيّز العام ولكنها اختارت تحويل حلبة الصراع من مجال التدخّل السافر والفظّ للقانون الجنائي إلى مجال القانون المدني وتفعل ذلك عبر استخدامها للخطاب الاقتصادي الذي يقف في صلبه حق الملكية الخاصَّة.

عبر هذا المنظور، يمكن أن ندرك نقطة التحوّل التي يعبّر عنها الاحتجاج الاجتماعي لعام 2011، وذلك عبر اعتمادها على فرض عملية خفية داخل خطاب تجارة العقارات والأملاك. يضع هذا الاحتجاج الحق بالسكن في قلبه وبهذا فإنه يفرض تحديًّا أمام خطاب تجارة العقارات ويكشف عن الجانب السياسي المستتر والقائم خلف خطاب الخبراء الاقتصاديّين – ويبدو هذا التغيير في أقوال دفنه ليف التالية التي أدلت بها في معرض مظاهرة جرت أسبوعين بعد اندلاع الاحتجاج: "أنتم تتحدّثون عن تجارة العقارات – ونحن نتحدَّث عن بيت".

اختارت دفنه ليف نصب خيمتها في جادة روتشيلد في تل أبيب، إذ تحتل جادة روتشيلد مكانًا قوميًا في الذاكرة الجمعية حيث أُعلن فيها عن إعلان الاستقلال في العام 1948، ولكنها وبصورة خاصَّة تعتبر موقعًا رمزيًا رأسماليًا في المخيَّلة الجمعية الحالية أيضًا.

إلى جانب المباني التاريخية المصانة والمتجدّدة، فقد ظهرت في جادة روتشيلد في السنوات الـ15 الأخيرة مباني ترمز، من بين جملة ما ترمز إليه، إلى عملية العولمة والتحوّل إلى الاقتصاد الليبرالي الجديد الآخذ بتعزيز هيمنته في إسرائيل. تتوزّع هذه البنايات الجديدة على أماكن سكنية تمّ تجديدها وهي باهظة الثمن وأبراج تحتوي على مكاتب لشركات مالية وشراكات لمحامين ومجالات تجارية. إنَّ اختيار نصب الخيام في جادة روتشيلد، كونه اختيارًا جاء بمحض الصدفة أم جاء نتيجة تخطيط مسبَّق لتجسيد الظاهرة التي يتم الاحتجاج عليها عبر القرب الجغرافي، هو اختيار أتاح فرصة معاينة تحوّل ثوري لموقع رمزي. يتخاطب الاحتجاج في نفس الوقت مع الثورات المندلعة في الشرق الأوسط ("روتشيلد مفترق التحرير") ومع أسطورة اليهودي المُرتحل القديمة وذلك عبر نصب الخيمة التي تحوّلت إلى رمز للاحتجاج. وعلى هذا

النحو تنجح الخيمة بالربط بين الحيّز الجيو-سياسي حيث تتواجد إسرائيل وبين الماضي التاريخي والذاكرة الجمعية اليهودية. سعى المحتجّون والمحتجّات إلى تشييد بيتًا لهم، بيتًا حقيقيًا وبيتًا رمزيًا. إنهم يسعون إلى الشعور بالبيت في دولة إسرائيل. لذلك فقد رفضوا القطبين اللذين عرضتهما دولة إسرائيل أمامهم في العقدين الأخيرين: أرض مقدّسة في القطب الأول، واقتصاد منخرط في العولمة في القطب الآخر. كما يتضح من النقاشات الكثيرة التي دارت في موقع الخيام وفي محيطها، فإنَّ السبيل إلى التغيير ينطوي على إعادة بناء للعلاقة بين المكان والهوية الإسرائيلية وذلك عبر استعمال الحيّز العام بوصفه أداة لبناء مجتمع يستند إلى الديمقراطية التشاركية.

تتناول ثلاثة مقالات منشورة في هذا العدد إلى أمكنة لعبت دورًا مركزيًا في بلورة الذاكرة الجمعية والهوية في إسرائيل: حائط البراق (حائط المبكى)، جبل الشيخ والحرم الجامعي في الجامعة العبرية على جبل المشارف (سكوبوس). الحائط والجبل والجامعة. تعود هذه المقالات إذًا إلى البحث في التساؤل حول ماهية العلاقة بين الحيّز والأرض والبيت عبر العودة إلى أمكنة الذاكرة التي سعت الدولة إلى بلورة الهوية الإسرائيلية من خلالها. إنهم يتوجّهون إلى أمكنة أدار الاحتجاج الاجتماعي الذي اندلع في صيف 2011 ظهره إليها. ولكن، عبر تناولهم الأساليب التخطيطية فهم بهذا يكشفون عن الدور الهام الذي أولي للخبراء ومصمّمي الحيّز لاستحداث شرعية للأحيزة الجديدة من خلال تشييدها لتمثّل مُثلاً متناقضة وقيمًا متصادمة.

بغية إعادة التساؤل حول بلورة الهوية من خلال بناء الحيّز فقد اختارت كاتبتان نقل تسليط الضوء من الخطاب الأيديولوجي السياسي إلى القرارات التي يتّخذها المعماريون والمخطّطون، وهي تلك الجهات التي أوليت لهم مهمة إعادة بلورة الحيّز المادي وتحميله بدلالات رمزية وتاريخية. تستند قوّة المعماريّين الخبراء منذ البداية إلى حقيقة أنَّ المجتمع الإسرائيلي منقسم حول الطموحات والمُثل المتناقضة، وحول التصوّر الديني والعلماني، العسكري والمدني، وبين تصوّر الانطواء وتصوّر الاندماج في الحيّز. في ظلّ غياب الحلّ الوسط بين هذه المُثل والتصوّرات فقد توجّه السياسيون إلى معماريّي الحيّز على أمل أن ينجح هؤلاء الخبراء بتخليصهم من هذه الثنائية ومن عجزهم عن الوصول إلى تسوية. ولكن، يتّضح أنَّ المعماريّين أيضًا لم ينجحوا في التهرّب من هذه المعضلات ونتج أنَّ الأحيزة التي قاموا بتشييدها (أو التي فشلوا بتشييدها) تشهد على هذه الثنائية وعلى التخبّطات نفسها والتي بقيت من دون تسوية.

تتناول مقالة **ألونه نيتسان-شيفطن** مسألة التصميم المعماري لساحة حائط البراق (حائط المبكى). في أعقاب أعمال الهدم التي قامت بها إسرائيل في حي المغاربة المحاذي لحائط البراق، في الليلة الأخيرة لحرب حزيران 1967، فقد ظهرت حاجة إلى تصميم الحيّز من جديد على أيدي خبراء في مجالي الهندسة المعمارية والصيانة. تقترح المقالة قراءة جديدة للاقتراحات المعمارية المُقدّمة لسنين طويلة بوصفها منظورًا لفهم الصِّراع حول بلورة السياسة الإسرائيلية الرسمية، وعبر ذلك ينكشف التوتّر والتناقض بين ثلاث توجّهات متنافسة لبلورة الذاكرة الجمعية والتي تتغذّى من "ذاكرة يهودية" و"ذاكرة قومية" و"تاريخ علمي". وفي ظلّ عدم القدرة على

الدمج بين هذه التوجّهات أو التسوية فيما بينها فقد نتج شللاً دائمًا بما يتعلّق بجهود تشييد الساحة. وفي التسعينيات، تمثّلت عدم القدرة هذه على التسوية في فتح موقعين في الوقت ذاته: حفر ممرات من تحت المسجد الأقصى، الذي يُصطلح عليه في المعجم الإسرائيلي باسم "ممرات الحائط"، ومركز دفيدسون – ويقع الموقعان تحت الأرض، وكلّ موقع من هذين الموقعين يقترح حيّزًا متخيّلاً خاصًا إقصائيًا يلغي التوجّه المنافس.

تتناول مقالة **أيالاه ليفين** التصميم المعماري لحرم الجامعة العبرية في جبل المشارف (سكوبوس) في القدس في أعقاب حرب حزيران 1967. تظهر في هذه الحالة الدراسية كذلك الثنائية المتناقضة التي اتّخذت تعبيرًا معماريًا حول التوتّر القائم بين الداخل والخارج. ففي حين تبدو الواجهة الخارجية للحرم الجامعي أشبه ما تكون حصنًا منطويًا على نفسه في مقابل بلدة القدس العربية، فقد شُيِّد الحيّز الداخلي بوصفه حيّزًا بالغ الرأسمالية يُذكّرنا بالمجمعات التجارية الكبيرة والمطارات. إنَّ الفجوة الفاصلة بين الداخل والخارج تُحوِّل المبنى إلى "لا مكان"، باصطلاح مارك أوجي (Auge)، على صعيد التجربة الشخصية للمستعملين له، وإلى "مكان" على صعيد المشاهدين له من الخارج، والذين يستطيعون الربط بين واجهته الخارجية وبين أسوار البلدة القديمة. إنَّ الفجوة القائمة بين شكل الحصن وبين الحيّز الرأسمالي داخل الحرم الجامعي تشكّل محورًا للنقاش حول النسبة بين المدينة والحرم الجامعي، وبين إمكانية الدمج بين القومية اليهودية المتحصّنة والهوية العالمية المنفتحة التي تقوم عليها فكرة الجامعة.

نهاية، تتناول مقالة **مورئيل رام** كذلك مسألة المنظور، أو بدقة أكبر مسألة ثنائية المنظور التي يتم التعبير عنها في التمثيل المجازي لجبل الشيخ بوصفه "عيون الدولة" (ذلك التعبير الذي فرضه المقاتل بيني مساس في معرض مقابلة تلفزيونية بعد احتلال جبل الشيخ في حرب أكتوبر 1973 مباشرة). يتناول الكاتب مسألة "إسرائيلية" جبل الشيخ والتي تمّ بلورتها برأيه بعد احتلاله من جديد في حرب 1973، وليس حين أُحتلّ للمرة الأولى في حرب 1967، وحُوِّل إلى موقع مقدَّس للذاكرة بفضل تضحية المقاتلين. تكشف المقالة عن أنَّ دمج جبل الشيخ في الحيّز الإسرائيلي استند إلى دمج بين اعتبارات عسكرية ومدنية غابت عنها الاعتبارات الدينية. كذلك في هذه الحالة، فقد ظهر توتّر بنيوي بين خطاب عسكري (يعرض الجبل بوصفه كنزًا جيو-استراتيجيًا يطلّ على واجهة العدو) وبين خطاب مدني (يعرض الجبل بوصفه منتجعًا وموقعًا سياحيًا). كذلك في هذه الحالة، يتّخذ التوتّر القائم بين التمثيلات تعبيرًا ماديًا من خلال بناء معسكر للجيش وموقع للتزلّج الواحد بجانب الآخر. وبحسب الكاتب، فبالرغم من أنَّ مجاز "عيون الدولة" قد ساعد في دمج هذا الجبل في الهوية الإسرائيلية، فإنه ينطوي كذلك على طاقة نقدية للتفكّر الارتدادي حول المُشاهِد، كما جرى مع الفنانة ميخال نئمان، على سبيل المثال، حين نصبت يافطتين على شاطئ البحر في تل أبيب وكتبت عليهما عبارة "عيون الدولة".

كذلك، تتناول المقالات الأخرى المنشورة في هذا العدد (العدد 38) مسألة الهوية الإسرائيلية. فإنها تشدّد على الهويات البينيَّة (Liminal Identities) وتفحص العلاقة بين تمثيل الهوية بوصفه تمثيلاً سياسيًا وبين الحيّز الذي تقوم بين ظهرانيه. تسعى **ليطال ليفي** إلى

الاستمرار بمناقشة التعبير "يهودي-عربي" من زاوية نظر جديدة. إنها تستبدل التساؤل: إلى أي درجة تعتبر هذه الهوية هوية "حقيقية" بتساؤل آخر مفاده: ما هو الدور السياسي-الثقافي الذي تقوم به هذه الهوية عند المفكرّين اليهود الذين تبنّوها في فترات وأمكنة مختلفة؟ وحول التساؤل: "هل كان من السهل في أي وقت تبنّي هوية يهودي-عربي؟"، تُجيب الكاتبة في النهاية: "لا، لم يكن سهلاً ولكن لم يكن غير ممكن كذلك، وذلك لأنَّ اليهودية والعربية لم تُفهما عبر منظومة تضادية كما نفهمهما في أيامنا".

كذلك، تركّز **تامي رازي** في مقالتها على الهوية "اليهودية-العربية" وتسعى إلى المشاركة في نقاش الكتابة التاريخية حول خصائص المجتمع الاستيطاني في فلسطين/أرض إسرائيل بوصفه مجتمعًا ثنائيًا أو مختلطًا وذلك عبر تبنّي المنظور الجندري. خلافًا لتحليل الخطاب عند ليفي، تقترح رازي تحليلاً تاريخيًا سيسيولوجيًا لحالة دراسة حول علاقات تنطوي على خصائص رومانسية-جنسية أو تجارية اعتمدتها شابات مهاجرات من بلدان عربية مع علاقتهن بشباب ورجال في تل أبيب ويافا في فترة الانتداب البريطاني. وفق تحليلها، فإنَّ مجرد إقامة مثل هذه العلاقات، وعلى الرغم من النقد التي أثارتها، يمكنها أن تشير إلى "أنَّ التداخل بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي كان لا يمكن منعه وعلى أقل تقدير في حلبات معينة". إضافة إلى ذلك، تُمثّل هذه الحالة الدراسية برأي رازي "طاقة كامنة للدمج بين الخطاب السيسيولوجي والخطاب التاريخي حول اليهود-العرب واليهود والعرب".

تركّز مقالة **يوحاي أوفينهايمر** على الهوية الشرقية في إسرائيل وتتناولها من خلال الأعمال الأدبية. عبر قراءة أعمال ألبرت سويسه، وسامي بادوغو، ويوسي أفني، ودودو بوسي. يكشف أوفينهايمر عن أنه خلافًا للأدب الإسرائيلي المهيمن، فإنَّ الأعمال الأدبية الشرقية تقترح "موازنة متميّزة بين توجّه الصراع بين الأجيال، من جانب، وبين توّجه يعتمد على التكامل والمشاركة بين الأجيال في الصراع الجماعي الشرقي في الثقافة الإسرائيلية المهيمنة، من جانب آخر". تسلط هذه المقالات الثلاث، كلّ في طريقتها، الضوء على إمكانية حصر هويات في أحيزة منفصلة وتشير إلى العلاقة المتشكّلة بين نمو هويات هجينة وبين وجود أحيزة خطاب ونشاط مشترك.

يُختتم هذا العدد بمقالين يبحثا السينما الإسرائيلية والسينما الفلسطينية من خلال تناولهم مسألة ما بعد الصدمة.

يقترح كلّ من **حجّاي دغان وجدعون ديشون** قراءة أصيلة لفيلم "بيتسا في أوشفيتس" بوصفه عملاً إبداعيًا يسعى إلى البحث في منظور الحنين إلى المكان عبر نصب الرمز الواضح لما يُطلق عليه تعبير "لا مكان"، أوشفيتس، بوصفه موقعًا ممكنًا للحنين. ومن خلال هذا يقوم الكاتبان بفحص الإمكانيات النقدية الكامنة في مثل هذا العمل حول المحرقة الإسرائيلية.

وبمقابل ذلك، تكشف **رعايه موراغ** عن المخاطر الكامنة في منظور مثليّي الجنسية الذي يحن إلى إمكانيات اللقاء الجنسي ما بين الإثني في السينما الفلسطينية والإسرائيلية. تقوم الكاتبة بفحص الآثار التي تركتها صدمة الاحتلال في السينما الفلسطينية والإسرائيلية عبر مقارنة

بين فيلم قصير للمخرج الفلسطيني توفيق أبو وائل "يوميات عاهر" (2001) وبين فيلم للمخرج الإسرائيلي إيلان فوكس "الفقاعة" (2006). يتناول الفيلمان العلاقات الجنسية بين رجال إسرائيليّين ورجال فلسطينيّين في فترة الانتفاضة الثانية، ولكن على خلفية هذا التشابه في الموضوع، تشير موراغ إلى فرق جوهري بينهما. يعرض فيلم أبو وائل اللقاء الجنسي ما بين الإثني بوصفه "طُقسًا لإحياء ذكرى ما بعد الصدمة" حيث لا ينجح المشاركون فيه التحرّر من الصدمة القومية للنكبة. وفي مقابل ذلك، يعرض فيلم فوكس الإسرائيليّين بأنهم لا يزالون متمسّكين بالحلم الحيّزي (التنكّر لواقع الاحتلال) عبر عملية شبه كولونيالية حيث يُمنح لشخصية الفلسطيني المثلي مخبأ ويخرجونه من الخزانة (أي: يُفصح عن مثليته). ولكن، تقول الكاتبة، في نهاية الأمر فإنّ "فيلم فوكس يُسقط خطيئة التنكّر للاحتلال القامعة على كاهل الفلسطيني الذي لم يخرج من الخزانة بعد (أي: لم يُفصح عن مثليته)، أي على النظام الاجتماعي الفلسطيني ومن خلال ذلك يُعفي نفسه من الالتزام الأيديولوجي والجنساني والسياسي". تشير المقالة إلى المخاطر القائمة للانغلاق الحيّزي اليهودي وإلى القوة الكبيرة للتنكّر لمسألة تحديد حدود الهوية الإسرائيلية وبهذا فإنّ هذا التنكّر ربما يُعتبر أحد نقاط الضعف للاحتجاج الاجتماعي الذي اندلع في صيف 2011.

تعرض زاوية الترجمات والمقالات القصيرة في هذا العدد ترجمة لمقالة **بيير بورديه** الكلاسيكية "الحيّز الاجتماعي وتشكيل المجموعات" والتي تتذيّلها مادة تفسيرية للباحث غادي الغازي تحاول الإشارة إلى السياق الذي كُتبت فيه المقالة وتسليط الضوء على أهميته ضمن تاريخ التفكير حول تعبيري الطبقة والعمل السياسي. عبر المجاز "الحيّز الاجتماعي" الذي يموضعه بورديه في صميم مقالته، يحاول صياغة تعبير الطبقة الماركسي من جديد بغية تعديل الانحياز الاقتصادي القائم في أساسه، كما يعتقد بورديه، وبذلك يمكن فهم أهمية رأس المال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والرمزي.

يُختم هذا العدد بزاوية "بين الكتب" التي تتناول أربعة كتب، منها عرضان لصنف واحد وهو أدب الرحلات. الأولى مقالة **لميرون بينبنستي** التي كتبها في أعقاب قراءته لكتاب "سرحات فلسطينية: لمحات من مشهد مآله زوال" للكاتب والمحامي الفلسطيني رجا شحادة، والذي يتناول الهوية الفلسطينية وعلاقتها بالحيّز الجغرافي المتغيّر. من بين جملة الأمور، يصف بينبنستي عملية استيلاء المستوطنون اليهود في إسرائيل على المنظر الجغرافي منذ مطلع الاستيطان الصهيوني ("تُليسُك ثوب خرصانيّ واسمنت")[1] وحتّى استمرارها في الوقت الحالي في المناطق المحتلّة. وبذلك، ففي مقابل الاحتجاج الاجتماعي، الذي أثار مجدّدًا مسألة النسبة بين الحيّز والبيت والهوية ولكنه توقّف عند الخط الأخضر، فإنّ "سرحات فلسطينية"، وبينبنستي في أعقابه، يتوقفان عند غياب الإمكانية للفصل بين القضايا السياسية وبين مسألة الحيّز الفلسطيني القائم فيما

[1] كما جاء في قصيدة "قصيدة صباح" للشاعر نتان ألترمان (1910 وارسو – 1970 القدس).

وراء الخط الأخضر الآخذ بالاختفاء. كذلك مقالة **عوفره عميحاي** تركّز على رواية تنتمي إلى روايات الرحلات بعنوان "امرأة تهرب من نذير" للأديب دافيد غروسمان، والذي يروي قصّة رحيل امرأة تهرب من خبر وفاة ولدها. توضح عميحاي كيف تنجح الرواية ببلورة مثال حول مسئولية الأمومة في قصّة التكبيل[2] وتربطها بحركات الاحتجاج للنساء في إسرائيل اللاتي تقترحن بديلاً للخطاب السياسي المهيمن.

كما هو الحال عند بينبنستي، كذلك يأخذنا **أمير فاز-فوكس** في مقالته إلى ما وراء الخط الأخضر. يستعرض الكاتب نصوصًا أكاديمية حديثة حول الاحتلال والتي تحاول التعامل مع التوجّه الإسرائيلي الذي يفرض فصلاً بأدوات عنيفة على واقع يتحوّل فيه هذا الفصل شيئًا فشيء إلى أمر معقول.

ونهاية، تتناول مقالة **دانئيل روزنبرغ** عددًا من النصوص التي تمثل برأيه التيار الفكري الذي يطلق عليه تعبير "صهيونية جديدة". يتعزّز هذا التيار في إسرائيل، برأي الكاتب، في السنين الأخيرة ويتميّز بكونه محاولة لتجديد الصهيونية من خلال التشديد على أبعادها الفكرية والرمزية وتلك الخاصّة بالهوية.

[2] **قصّة التكبيل**: القصد قصّة تكبيل إسحاق وتقديمه قربانًا وفق التراث اليهودي.